

روسيا تشن هجمات جديدة على أوكرانيا بوابل من المسيرات والصواريخ

«الكرملين»: لا نستبعد عقد اجتماع بين بوتين وترامب في بكين



هجوم بمسيرة روسية في كييف



لقاء سابق بين الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ونظيره الروسي فلاديمير بوتين

من جهة أخرى أفاد مصدر لوكالة «تاس» الروسية، الاثنين، بأن الجولة القادمة من المفاوضات بين موسكو وكييف قد تعقد في مدينة إسطنبول التركية يومي 24 و 25 يوليو. وفي وقت سابق، أعلن الكرملين، الاثنين، أنه يعمل على تحديد موعد للجولة الثالثة من محادثات السلام مع كييف، بعدما اقترح الرئيس الأوكراني، فولوديمير زيلينسكي، عقدها هذا الأسبوع.

وقال الناطق باسم الكرملين دميتري بيسكوف للصحافيين: «سنبلغكم فور التوصل إلى اتفاق نهائي على التواريخ»، مضيفاً أن «هناك الكثير من العمل الدبلوماسي» الذي يتعين القيام به نظراً إلى أن مواقف الطرفين مختلفة «تماماً»، نقلاً عن «فرانس برس».

وأفاد بيسكوف بأن روسيا مستعدة للمضي بسرعة نحو تسوية الأزمة الأوكرانية، مشيراً إلى أن الأولوية بالنسبة لموسكو هي تحقيق أهدافها، لكن وتيرة هذه العملية لا تعتمد عليها وحدها.

وحتى الآن، فشلت جولتان من المحادثات بين موسكو وكييف بمدينة إسطنبول التركية في إحراز أي تقدم نحو وقف إطلاق النار، ولكنها أسفرت عن عمليات تبادل واسعة للأسرى وصفقات لاستعادة جثث جنود قتلى.

من جانب آخر أصدر الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، مرسوماً يشدد من خلاله قواعد دخول السفن القادمة من موانئ أجنبية إلى الموانئ الروسية، حيث أصبح دخول السفن الأجنبية ممكناً بعد سماح قبطان الميناء البحري الروسي، الموافق عليه من قبل جهاز الأمن الفيدرالي.

ووقعت الوثيقة وفقاً لقانون «الأحكام العرفية». ينص المرسوم على أن «دخول السفن القادمة من موانئ أجنبية إلى الموانئ البحرية الروسية يتم بإذن من قبطان الميناء البحري، بالاتفاق مع مسؤول من جهاز الأمن الفيدرالي»، وفقاً لوكالة «تاس».

كما كلف جهاز الأمن الفيدرالي الروسي بتعيين مسؤولين لتنسيق دخول السفن إلى الموانئ، وكلفت الحكومة بضمّان تنفيذ أحكام الوثيقة.

يشير إلى أنه قبل صدور المرسوم الرئاسي، كانت قواعد دخول السفن إلى الموانئ الروسية تحدد بإيعاز من وزارة النقل، وبموجب هذا الإيعاز يتم تطبيق هذا الإجراء الخاص المذكور على دخول السفن من الخارج في الحالات التي يكون فيها الميناء مجاوراً لقاعدة عسكرية بحرية.



تدريب عسكري للجيش الأوكراني

من جهته أفاد فيتالي كليتشكو، رئيس بلدية كييف، في منشور آخر على تليغرام عن «تعرض أربعة أحياء في المدينة لهجمات، مع ورود تقارير عن احتراق مبان سكنية ومتجر وروضة أطفال». وأضاف أن مدخل محطة مترو لوكيانيفسكا تضرر أيضاً. وتأتي هذه الضربات بعد أيام من تصريح الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي بأن كييف اقترحت على موسكو جولة جديدة من محادثات السلام.

وحتى الآن، فشلت جولتان من المحادثات في إسطنبول في إحراز أي تقدم نحو وقف إطلاق النار، بل أسفرت عن عمليات تبادل واسعة للأسرى وصفقات لاستعادة جثث جنود قتلى.

الكثيرون للاحتفاء في محطات مترو الاتفاق. كما سُمع دوي انفجارات في جميع أنحاء المدينة بينما كانت وحدات الدفاع الجوي تشارك في صد الهجوم. وقال أوليه سينهوبوف، حاكم خاركييف، ثاني أكبر مدينة في البلاد، إن عدة انفجارات هزت المدينة. لكنه لم يقدم تفاصيل فورية عن الأضرار. وأدى القصف الروسي الذي استهدف العاصمة الأوكرانية كييف الاثنين إلى مقتل شخص واحد على الأقل واشتعال النيران في متجر ومدرسة، وفقاً لمسؤولي المدينة. وقال تيمور تكتشينكو، رئيس الإدارة العسكرية في كييف، عبر تليغرام «لأسف، لدينا معلومات عن وفاة شخص نتيجة الهجوم».

«وكالات»: قال الكرملين، أمس الاثنين، إنه لا يستبعد إمكانية عقد لقاء بين فلاديمير بوتين ودونالد ترامب إذا زار الرئيسان الروسي والأمريكي بكين في نفس الوقت في سبتمبر. وأكد المتحدث باسم الكرملين، دميتري بيسكوف، أن بوتين سيحضر الصين لحضور فعاليات إحياء الذكرى الثمانين لنهاية الحرب العالمية الثانية، لكنه قال إن موسكو لا تعرف ما إذا كان ترامب يخطط للمشاركة.

ورداً على سؤال حول ما إذا كان من الممكن أن يلتقي الزعيمان أو يعقدا لقاء مع الرئيس الصيني شي جين بينغ، قال بيسكوف «تعملون أننا نستعد لزيارة إلى بكين، ورئيسنا يستعد لهذه الرحلة... لكننا لم نسمع أن الرئيس ترامب سيذهب إلى هناك أيضاً».

وقال بيسكوف للصحافيين «إذا ذهب (ترامب)، فلا نستبعد بالطبع طرح مسألة جدوى عقد اجتماع». وذكرت صحيفة التايمز الأسبوع الماضي أن الصين تستعد لعقد قمة بين ترامب وبوتين.

وتحدثت الرئيسة سان معاست مع ترامب على الأقل منذ عودة ترامب إلى البيت الأبيض في يناير. وعبر الكرملين عن تأييده لعقد لقاء مباشر بينهما، لكنه أشار إلى أن الأمر سيتطلب تحضيراً دقيقاً لتحقيق نتائج.

وعبر ترامب عن خيبة أمه من الرئيس الروسي بسبب عدم إحراز تقدم نحو إنهاء الحرب في أوكرانيا، قائلاً في وقت سابق من هذا الشهر «نتعرض لكثير من الهراء من بوتين». وقال ترامب الأسبوع الماضي إنه سيفرض عقوبات جديدة على روسيا والدول المستوردة لسلعها خلال 50 يوماً إذا لم توافق موسكو على اتفاق سلام.

وتنتهي هذه المهلة في أوائل سبتمبر أيول، بالتزامن مع فعاليات ذكرى انتهاء الحرب التي تقام في بكين. من ناحية أخرى قال مسؤولون في العاصمة الأوكرانية كييف إن روسيا أطلقت وإبلا جديداً من الطائرات المسيرة والصواريخ على أوكرانيا في هجوم ليلي الاثنين، مما أسفر عن مقتل شخص واحد على الأقل والتسبب في اندلاع حرائق متعددة في المدينة.

وقال فيتالي كليتشكو رئيس بلدية كييف إن رجال الإنقاذ والمسعفين يعملون في مواقع في أربع مناطق في العاصمة. وقال مسؤولو المدينة إن محطة مترو أنفاق في وسط كييف وممتلكات تجارية ومتاجر ومنازل وروضة أطفال تضررت. وفي ليلة أخرى شابها القلق والتوتر لسكان كييف، هرع

أفغانستان تنتقد الترحيل «المؤلم والمهين» لمواطنيها من إيران



أفغان عائدون من إيران في معبر حدودي بين البيلدين

معظمهم من الأفغان «الذين كانوا يقيمون في البلاد بشكل غير قانوني». وقال مؤمّني في تصريح لوكالة الأنباء الإيرانية إن هناك نحو 6 ملايين أفغاني يعيشون في إيران، غير أنهم مليون شخص يقيمون بصورة غير نظامية، مؤكداً أن قرارات الترحيل لا تشمل من يحملون إقامة قانونية.

وتأتي هذه الإجراءات في ظل ضغوط اقتصادية متزايدة تواجهها إيران، إضافة إلى توترات سياسية، وسط تحذيرات من منظمات حقوقية من أن عمليات الترحيل الجماعي قد تؤدي إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية في أفغانستان التي لا تزال تعاني من تداعيات الحرب والانهيار الاقتصادي. ومطلع الشهر الجاري دخلت إيران مرحلة التنفيذ الكامل لبرنامج ترحيل المهاجرين الأفغان غير النظاميين، في خطوة مثيرة للجدل تعتبرها السلطات «إجراء قانونياً لتنظيم أوضاع الأجانب».

وجاءت هذه الخطوة في ظل سياق داخلي يوصف بالمشحون أعقب الهجمات الإسرائيلية على طهران وما تبعها من توتر أمني واسع واعتقالات طالت مواطنين وأجانب بتهمة يتعلق بعضها بـ«التجسس» وتسرّب معلومات عسكرية».

«وكالات»: وصف وزير الخارجية الأفغاني أمير خان متقي ترحيل اللاجئين الأفغان من إيران بأنه «مؤلم ومهين»، في حين أعلن وزير الداخلية الإيراني إسكندر مؤمني ترحيل نحو 800 ألف أجنبي منذ 21 مارس الماضي، معظمهم أفغان.

وقال متقي في تصريحات نقلها التلفزيون الرسمي إن السلطات الإيرانية «بدأت بترحيل اللاجئين الأفغان بصورة عشوائية ودون التنسيق معنا، حيث لم تكن جاهزين لاستقبال هذا العدد الضخم من العائدين». وأضاف أن بلاده طلبت «مراراً وتكراراً من السلطات الإيرانية أن يكون الترحيل تدريجياً، يحفظ كرامة العائدين وممتلكاتهم»، مشيراً إلى أن معظم اللاجئين غادروا أفغانستان بسبب الحروب والأزمات الاقتصادية.

وأكد وزير الخارجية الأفغاني أن الوضع في بلاده بات مستقراً نسبياً، لكنه شدد على ضرورة أن تتم العودة بـ«طريقة كريمة وتدرجية»، داعياً الدول المجاورة إلى احترام مبادئ حسن الجوار والمعايير الإنسانية في التعامل مع اللاجئين.

من جهته، أعلن وزير الداخلية الإيراني إسكندر مؤمني ترحيل نحو 800 ألف مواطن أجنبي منذ 21 مارس الماضي، شامل وتشاركي.

الكونغو الديمقراطية: اتفاق مبدئي مع «إم - 23» يُنعش آمال السلام ويكشف تحديات المرحلة المقبلة

الوعود المؤقتة، مؤكداً أن الصراع أودى بأحبابهم وأهرق حياتهم اليومية. وينص الاتفاق الجديد على وقف دائم للعمليات العسكرية، ويمنع القصف الجوي والتقدم الميداني للقوات، في وقت دعت فيه فرنسا وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الكونغو الديمقراطية (مونوسكو) إلى تنفيذ فوري وفعال لبنوده. وتشير مصادر دبلوماسية إلى اقتراب إطلاق مفاوضات مباشرة بين كينشاسا وقيادة الحركة، وفقاً للبروتوكول الموقع بين الكونغو ورواندا في 27 يونيو الماضي، تمهيداً للتوصل إلى تسوية نهائية بحلول 17 أغسطس المقبل.

لكن مراقبين يحذرون من أن التحدي الحقيقي لا يكمن في توقيع الاتفاق، بل في معالجة «الأسباب العميقة» للصراع، مثل قضايا الأرض والهوية والديمقراطية، التي قد تعيد فتح ملفات حساسة قد تترك مسار التفاوض إذا لم تناقش ضمن إطار شامل وتشاركي.



اتفاق المبادئ بين الحكومة وحركة إم 23 أنعش آمال بإحلال السلام في الكونغو الديمقراطية

الحكومة على استعادة سلطتها دون اتفاق نهائي يحدد آليات الانسحاب. وفي مدينة غوما، إحدى أبرز المدن المتضررة، استقبل السكان الإعلان بمزيج من التفاؤل والقلق، إذ عرّ عدد منهم عن تطلّعهم إلى سلام حقيقي يتجاوز

تعيين حكام ومحاوله إنشاء نظام مصري خاص. هذا الواقع الميداني يثير تساؤلات حول مدى قدرة تلك المناطق، بما في ذلك

«وكالات»: أعادت الحكومة الكونغولية وحركة «إم-23»، المسلحة إحياء الأمل في إنهاء الصراع بشرق البلاد، عقب توقيعهما اتفاقاً مبدئياً لوقف إطلاق النار في العاصمة القطرية، الدوحة، بوساطة قطرية، وسط ترحيب دولي. ويأتي الاتفاق بعد سنوات من التصعيد العسكري والنزوح الجماعي الذي خلف آثاراً إنسانية عميقة، ويتضمن التزام الطرفين بحماية المدنيين واحترام وحدة أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتعد هذه الخطوة مؤشراً على بداية انفراج محتمل للأزمة الممتدة في إقليم شمال كيفو، الذي تسيطر عليه الحركة لكن رغم التقدم الرمزي، يواجه الاتفاق تحديات جوهرية، أبرزها غياب بند واضح حول انسحاب «إم-23» من المناطق التي تسيطر عليها، إذ تشير تقارير إلى أن الحركة أنشأت إدارة موازية في تلك المناطق، بما في ذلك